AL- Rafidain University

PISSN: (1681-6870); EISSN: (2790-2293)

مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم

Available online at: https://www.jrucs.iq

JRUCS

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences

أثر الذكاء الاصطناعي على انتهاك سيادة الدول في ضوء أحكام القانون الدولي العام

م.د. محمد علي إبراهيم خميس

dr.mohammed.ali@al-yarmok.edu.iq

كلية اليرموك الجامعة، ديالى، العراق

المستخلص

يُعد الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة في تفسير وتحليل الاحداث ذات الطبيعة العالمية، على الصعيدين المعلوماتي والقانوني فأصبح اليوم جزءا من المشهد المؤثر على المحلي والدولي في مجالات مختلفة كالصحة والامن. أما على الصعيد القانوني، فيتجسد الذكاء الاصطناعي من خلال التنظيم المتوازن لهذا المجال وعدم تعارضه مع القانون الدولي العام. والذكاء الاصطناعي وثيق العلاقة بعلم الحاسوب، الذي أصبح يشكل العامود الفقري لمختلف نواحي الحياة المعاصرة، فهذا التطبيق يمتاز بالقدرة على الاستخدام الأمثل للمهام الموكلة اليه، على الرغم من الصعوبات التي تعيق تطبيقه. ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه" فرع من فروع علم الحاسوب الذي يتعامل مع المهام التي تتطلب تدخل الذكاء البشري". ويمتاز الذكاء الاصطناعي بمميزات مهمة تجعله قادراً على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، وقدرته على التعلم المستمر والسرعة والدقة التي تفوق العقلية البشرية. كما يمتاز بأنه وثيق الصلة مع النظام القانوني، وعلى صعيدي الحقوق والالتزامات المتعلقة بالشخص الطبيعي والمعنوي، أو في ما يتعلق بنظام الروبوت باعتباره تطبيق للذكاء الاصطناعي، ولا يبتعد عند التطبيق عن التفاعل مع منظومة سيادة الدولة الداخلي والخارجي، بخاصة في مجالات منح شركات التكنلوجيا الرغبة على ممارسة نشاطها ضمن إطار الدولة، مع التمتع بشيء من الاستقلالية.

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 2025/12/17

تاريخ قبول البحث: 2026/1/18

تاريخ رفع البحث على الموقع: 2026/6/30

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي، القانون الدولي العام، الدولة، الشخص الطبيعي، التكنلوجيا الرقمية.

للمراسلة:

م.د. محمد علي إبراهيم خميس

dr.mohammed.ali@al-yarmok.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.55562/jrucs.v59i1.6

المقدمة

يشكل الذكاء الاصطناعي دولياً أداة مساعدة لتفسير وتحليل المشهد العالمي، وهو يسهل مهمة التطورات الراهنة والأحداث الجوهرية بفضل قدرته الفائقة على تخزين وتحليل كميات ضخمة من البينات.

يشهد العالم حالياً تسارعاً في النشر التكنلوجي حيث تتنافس الدول والمنظمات الدولية على استخدام برامج التنبؤ الذكية لتعزيز كفاءتها واتخاذ القرارات في التوقيت الأمثل، هذا الاعتماد التكنولوجي المتزايد أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والعالمي و مؤثراً على مجالات حيوية كالصحة، الهندسة، الجوانب العسكرية، والأمنية والاقتصادية، على الرغم من أن التقدم التكنولوجي، وخاصة في مجال الذكاء الاصطناعي مثل مصدراً للابتكار والتنمية المجتمعية، إلا أنه يحمل في طياته مخاطر جوهرية متعددة، هذه المخاطر لا تقتصر فقط على تداعيات حقوق الإنسان والالتزامات الدولية، بل تمتد لتشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. كما أن التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يطرح تحديات خطيرة مثل أمكانية الغاء سيادة الدول على المناطق المعقدة والافتراضية وتغير هيكل حروب المستقبل، حيث يعد استخدامه في الاسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل من أخطر التهديدات المستقبلية بالإضافة الى ذلك، يواجه حقوق الإنسان تهديداً مباشراً حيث يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يقوض حقوقاً أساسية كالحق في الحياة، وهو ما أدى الى ظهور مواقف مثيرة الى القلق تحتاج الى معالجة للانتهاكات الجسيمة.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة ضمن الجانبين العملي والقانوني، فيما يتعلق بالجانب العملي فهي تتجسد بضرورة معرفة الاثار التي تواجه المجتمع الدولي نتيجة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بأثره على تعاملات الدول فيما بينها، وكذلك

أثره على سلوك الدولة بمواجهة رعاياها هذا من حيث الجانب العملي، أما فيما يتعلق بالجانب القانوني فهي تتجسد بأولوية البحث في الإطار التنظيمي الذي يحكم استخدامات الذكاء الاصطناعي في نطاق القانون الدولي العام.

إشكالية الدراسة

تتمحور اشكالية الدراسة حول الإجابة على بعض التساؤلات حول مدى فعالية القانون الدولي العام في تنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي وهل القانون الدولي العام محايد تجاه هذه التكنولوجيا؟ وما هو أثر الذكاء الاصطناعي على سيادة الدول؟ وما هي الجهود الدولية المبذولة في سياق حركة الذكاء الاصطناعي؟

منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج التحليلي لتغطية موضوع الدراسة بغية تحليل القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة بتنظيم استخدامات الذكاء مع معرفة مدى مواكبته للتطور الحاصل في هذا المجال بإضافة المنهج الوطني لبيان مفهوم الذكاء الاصطناعي في إطار القانون الدولي العام.

خطة الدراسة

قسمت الدراسة الى مبحثين حيث جاء المبحث الاول بعنوان (مفهوم الذكاء الاصطناعي وأثره على القانون الدولي العام) والذي قسم الى مطلبين، المطلب الاول بعنوان (تعريف وخصائص الذكاء الاصطناعي وطبيعته القانونية) وجاء المطلب الثاني تحت عنوان (تحديات الذكاء الاصطناعي في مواجهة القانون الدولي العام).

اما المبحث الثاني فقد حمل عنوان (التطبيقات الواقعية للذكاء الاصطناعي في أرساء قواعد القانون الدولي العام) وقسم المبحث الى مطلبين الاول بعنوان (الجهود المعيارية لتطبيق الذكاء للاصطناعي) بينما جاء المطلب الثاني بعنوان (الجهود المؤسساتية لتطبيق الذكاء الاصطناعي) وجاءت الدراسة بخاتمة تضمنت بعض الاستنتاجات والتوصيات بصدد الموضوع.

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وأثره على قواعد القانون الدولي العام

يعتبر الذكاء الاصطناعي أحد الفروع الرئيسية لعلوم الحاسوب، ويؤثر هذا الفرع بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة. لقد شهد القرن الحادي والعشرون تقدماً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا الرقمية، وكان الذكاء الاصطناعي من أبرز مظاهر هذا التقدم، وتقسم تطبيقاته بين جانبين السلمي وغير السلمي واستطاع التحكم بفضل ميزاته الفريدة كالكفاءة والدقة والاستقلالية أن يتفوق على البشر بصدد أدائه المهام الموكلة إليهم، من جانب آخر فإن تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد أدت الى ظهور بعض الصعوبات والتحديات ضمن نطاق القانون الدولي العالم، لاسيما فيما يتعلق بكيفية تطبيق أحكام هذا القانون على ممارسات الدول التي تنطوي على استخدام لهذه التقنية، فضلا عن صعوبات أخرى تتعلق بالمفهوم التقليدي لسيادة الدول وبناء على ما تقدم تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف وخصائص الذكاء الاصطناعي وطبيعته القانونية.

المطلب الثاني: تحديات الذكاء الاصطناعي في مواجهة القانون الدولي العام.

• المطلب الاول: تعريف وخصائص الذكاء الاصطناعي وطبيعته القانونية

أصبحت التكنولوجيا في تطور مستمر مما يجعلها محط أنظار العالم وتطورها لا يقف على حد معين واصبح بإمكان الإنسان أن يتخذ العديد من الأعمال حتى أصبح لا يكاد مكان يخلو من أثر هذه التكنولوجيا وقد نتج عن هذه التكنولوجيا مصطلح الذكاء الاصطناعي واصبح اليوم مفهوماً متداولاً، ومصطلح الذكاء الاصطناعي يعني قدرة الانظمة الحاسوبية على تنفيذ مهام تعد ذكية بطرق تشبه الإنسان، والهدف من ورائه تعزيز القدرات الحاسوبية لتنفيذ مهام معقدة كالتعليم، التفكير، أتخاذ القرارات، وحل المشكلات، ولقد شهد القرن الحادي والعشرون ولا زال يشهد - تقدماً غير مسبوق ورائد في مجال التكنولوجيا وتحديداً ظهور الذكاء الاصطناعي في العديد من القطاعات، وترتبط علاقة الذكاء الاصطناعي بالتنمية المستدامة بطرق عدة منها المساهمة في حل التحديات البيئية والاجتماعية التي تواجه البشر، مثل التغير المناخي والفقر وتلوث المياه حيث أصبح الاهتمام بالتنمية المستدامة بشكل متزايد والهدف منه أيجاد توازن باستخدام الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

كما شهدت السنوات الأخيرة ثورة تكنولوجية هائلة، أدت الى وصول العقل البشري لابتكار ذكاء يحاكي ذكاءه، ويساعده في تسهيل حياته عن طريق توفير أساليب الراحة، وأسهمت في تطوير الظروف البيئية، إذ جعلت العالم يتميز بكل ما هو جديد وعملي، فالذكاء الاصطناعي أسهم في انتقال العالم عبر مراحل مختلفة من التغيرات المتسارعة والمتطورة وعلى هذا نقسم هذا المطلب الى فرعين وكما يلي:

الفرع الأول: تعريف وخصائص الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: الطبية القانونية للذكاء الاصطناعي.

✓ الفرع الاول: تعريف وخصائص الذكاء الاصطناعي

يشهد استخدام الذكاء الاصطناعي انتشاراً واسعاً ومتسارعاً في مختلف جوانب الحياة اليومية، وهو تطبيق في أماكن متعددة وبدرجات متفاوتة، وقد ادى الى هذا التوسع الى تعدد التعريفات المطروحة للذكاء الاصطناعي مما يجعل الوصول الى تعريف موحد ودقيق أمراً صعبا حيث اختلفت التعريفات والسبب في ذلك هو التباين في تعاريف الذكاء الاصطناعي وتعددها بناء على التخصصات ومجالات العمل التي يُستخدم فيها، فهو يوظف في حقول علمية متنوعة تشمل: علوم الحاسوب، الفلسفة، علم النفس، الرياضيات، المنطق، وغيرها.

ويعد الذكاء الاصطناعي مجالاً حديثاً ومتطوراً يؤثر بشكل كبير على الحياة وقد أصبح محوراً للبحث والتطوير العلمي ونتيجة لهذا التعقيد والتداخل، لا يوجد تعريف جامع مانع يستطيع وصف الذكاء الاصطناعي بدقة تامة.

أما في ما يخص النشأة التاريخية لمفهوم الذكاء الاصطناعي يعزي الفهم الحالي للذكاء الى التطورات التقنية التي ظهرت في خمسينات القرن الماضي، وتعد الابحاث الرائدة التي جرت في كلية. دارتموث عام1955 (حسن، 2023، ص815) هي نقطة الانطلاق الاساسية في ذلك المؤتمر فقد عرف الذكاء الاصطناعي بأنه: استخدام الحاسبات الأولية (الميكانيكية) لأداء المهام والوظائف المقررة على الأداء البشري.

شهدت هذه البداية تسارعاً تكنلوجياً هائلاً، مما أدى الى ظهور ما يسمى "الثورة الروبوتية" القادرة على أحداث تغيرات في البيئة المحيطة به ومع دخولنا القرن الحادي والعشرين، تستمر أنظمة الذكاء الاصطناعي الذكية في التنامي والسيطرة التدريجية على مجالات واسعة في العالم من خلال ما تبذله العديد من الدول وخاصة الدول العظمى مثل (بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والصين) الى جانب الدول العربية التي بدأت مؤخراً في هذا المجال مثل (الامارات والمملكة العربية السعودية) لتطوير انظمتها مع ما يتماشى مع تقنيات الذكاء الاصطناعي على الرغم ان معرفة بعض هذه الدول في هذا المجال محدودة (الهدام، 2022، ص7)، على الرغم من استمرار الجدل الاكاديمي بين العلماء حول التعريف الدقيق للذكاء الاصطناعي، الا ان هناك إجماعاً على الاطر العامة للمفهوم، وقد تم وضع مجموعة من التعريفات المتباينة التي تستند الى وجهات نظر مختلفة ومن اهمها التعريف المرتكز على السلوك البشري والوظيفة حيث يعرف الذكاء الاصطناعي بانه فرع من فروع علوم الحاسوب يتعامل مع الاعمال التي تتطلب تقليد الذكاء البشري ويعرف بأنه "سلوك وخصائص معنية تتسم بها البرامج الحاسوبية وتجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها" (عبد كريم، 2022، ص17).

وذهب بعض الفقهاء الى مجموعة من التعريفات تستند الى وجهات نظر مختلفة ومتباينة، إذ تم تعريفه "نظام المحاكاة الميكانيكية الذي يقوم على جمع المعرفة والمعلومات التي تتعلق بمختلف القطاعات في العالم والعمل على معالجتها ونشرها للاستفادة منها على شكل ذكاء عملي" (عبدالنبي، 2020، ص145).

ومن ضمن التعريفات بأنه "جزء من علوم الحاسوب الآلي، الذي يهدف لمحاكاة قدرة معرفية لاستبدال الإنسان في أداء وظائف مناسبة، في سياق معين، تتطلب ذكاء" (محمد، 2021، ص573).

وبناءً على ما سبق ذكره من تعريفات يُعرف الذكاء الاصطناعي بأنه "قدرة الآلات والحواسيب الرقمية على القيام بمهام معينة تحاكي وتشابه تلك التي تقوم بها الكائنات الذكية، كالقدرة على التفكير والتعلم من التجارب السابقة أو غيرها من العمليات الأخرى التي تتطلب عمليات ذهنية، ويهدف الذكاء الاصطناعي الى الوصول الى أنظمة تتمتع بالذكاء وتتصرف على النحو الذي يتصرف به البشر من حيث التعليم والفهم، بحيث يقدم تلك الانظمة لمستخدميها خدمات مختلفة من التعليم والارشاد والتفاعل وما الى ذلك (عبدالله، 2021، ص477).

أما في ما يخص خصائص الذكاء الاصطناعي فهو يتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات الاساسية التي تجعله قادراً على محاكاة السلوكيات والقدرات الذهنية البشرية وتنفيذ المهام المعقدة بكفاءة عالية، حيث تتركز خصائص الذكاء الاصطناعي حول قدرته على التعلم المستمر، وبالنسبة لأنظمة الذكاء الاصطناعي لا تكتفي بالبيانات التي دربت عليها في البداية، بل يمكنها استيعاب الدروس والمعلومات الجديدة من البيئة المحيطة وايجاد الحلول والقدرة على التعامل مع المشاكل التي تتم برمجتها صراحة من قبل، والوصول الى استنتاجات منطقية باستخدام البيانات المتاحة بسرعة ودقة تفوق القدرة البشرية وملاحظة الانماط والاتجاهات فيها على تحليل دقيق وموضوعي للبيانات دون التأثير بالعواطف أو التحيزات البشرية غير المرغوبة واستخدام تحليل الانماط التاريخية لتقديم تنبؤات دقيقة حول الاوضاع او الحوادث المستقبلية، مما يدعم أتخاذ قرارات استباقية والقدرة على التعرف على الاصوات والصور والاشياء في البيئة المحيطة وتقليل الاخطاء البشرية بشكل كبير والعمل بمستوى عال من الدقة المتناهية والعمل بصورة مستمرة دون الحاجة الى فترات راحة على عكس العنصر البشري.

- ✓ **الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي**

تعرف الشخصية القانونية بأنها الصفة القانونية التي تتمتع بها كل من كان أهلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وثبتت هذه الشخصية لكل من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين، إلا أن التطور التكنلوجي الحاصل فضلاً عن الدور الفاعل للذكاء الاصطناعي في المجتمع أدى الى التفكير في منح الروبوتات شبه احدى أهم وأشهر تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتمنحها الشخصية القانونية، بالرغم من كونها لا تندرج ضمن أي من الفئتين أي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

كما تظهر أهمية الشخصية القانونية لهذه التقنيات في محورين الأول: يتعلق بالتزامات، أي الحاجة لمعرفة الجهة المسؤولة عما تتسبب به هذه التقنيات من أضرار، والثاني يتعلق بالحقوق أي الحاجة لحماية الأعمال الابتكارية التي يتم انتاجها بواسطة روبوتات الذكاء الاصطناعي لذلك كانت هذه المسألة محل خلافات فقهية بين مؤيد ومعارض بشأن الاعتراف بالشخصية القانونية لهذه التقنيات، حيث أسند كل اتجاه الى عدد من الحجج والمبررات لدعم توجهاته بهذا السياق (عبدالله ومحمد، 2001، ص76).

ويميل بعض الفقهاء على المستوى الأوربي والأمريكي الى رفض الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات، وذلك لأسباب متعلقة بالتكييف القانوني لها حيث يؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن التقنيات الذكية تعد من قبيل الأشياء وليس الأشخاص وهو أمر ذا أهمية بالغة كون القانون فرق بين هذه المفاهيم، ذلك بأن الشيء هو كل ما يصلح ليكون محلاً للحقوق المالية، فكل ما هو غير انساني يعد شيئاً، ومن ثم لا يمكنه منح الروبوتات شخصية قانونية كون هذه الميزة مقررة للإنسان، أما فيما يتعلق بمسألة الأضرار التي قد تسببها، بالإمكان تجاوزها بإنشاء صناديق مخصصة للتعويض عن الأضرار المحتملة، دون منحها شخصية قانونية لا تملك مقومتها (الخطيب، 2020، ص115).

وأن يذهب البعض الى القول بأن الشخصية القانونية في الوقت الحاضر لا تقتصر على البشر وحدهم بل يمكنه منحها فئات أخرى بحسب ما تقتضيه ظروف المجتمع وحاجاته، إذاً إن التشريع الفرنسي قد نقل الحيوانات من مركز الاشياء وذلك بإضفاء

بعض سمات الشخصية القانونية عليها، وبذلك باتت تشكل فئة ثالثة بين الاشخاص والأشياء، باعتبار أن "الشيء "هو محل الحق اما" الشخص" فهو صاحب الحق، فالحيوانات وفقاً لهذا التشريع تملك بعض الحقوق شأنها شأن البشر وأن كانت تختلف في مضمونها كالحق في التملك، الحق في التعويض، وبالمقابل يمكن بيعها والتصرف بها كما هو الحال في الاشياء لذلك فهي أصبحت تشكل فئة معينة ذات طبيعة خاصة (صدخان، 2021، ص191-192-193).

أما بالنسبة للأسباب المتعلقة بالمسؤولية يستند أنصار هذا المذهب في رفضهم الى أن منح الشخصية القانونية لهذه التقنيات سيؤدي حتماً الى نتائج خطيرة تتمحور حول تنصل المبرمجين والمصممين من المسؤولية القانونية مع عدم توخيهم الدقة اللازمة في برمجة وتصنيع تقنيات ذكية أمنة محدودة المخاطر، كونهم بمأمن من المسائلة القانونية (عبدالكريم، 2022، ص116).

مع ذلك انتقد هذا الرأي على أساس أن ربط المسؤولية بالشخصية القانونية أمر بجانب الصواب، فليس كل من يملك شخصية قانونية يعد مسؤولاً عن أفعاله من الناحية القانونية، كما هو الحال بالنسبة لفاقد الأهلية الذي يملك الشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة، ولكنه مُعفى من المسؤولية، لذلك فإن الأخيرة وإن كانت تشكل إحدى مقومات الشخصية القانونية إلا أن انتفائها لا يشكل بحد ذاته، سبباً لتجريد الكيان من الشخصية القانونية.

أما في ما يتعلق بالأسباب الروبوتات نفسه، يشير أنصار هذا الرأي أيضاً الى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي الحالية ليست ذكية بحقيقتها، فهي لم تصل الى التطور الذي يجعلها مشابهة للبشر كأن تملك الوعي الذاتي أو الاستقلالية التامة في اتخاذ القرارات، مما يؤدي لانعدام الحاجة لمنحها الشخصية القانونية، وهو مما يشكل حذر بعضهم التشريعات الوظيفية فهي ترفض فكرة الاعتراف بالشخصية القانونية الإلكترونية (موحان، ب.ت، ص78).

بالإضافة للاتجاه الذي سبق ذكره الرافض لفكرة الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي هناك أتجاه مؤيد للاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات بناء على الاتفاقيات الموجهة الى الاتجاه السابق، حيث ظهر اتجاه أخر ينادي بضرورة تنظيم الوضع القانوني للروبوتات الى فكرة مفادها أن كل البشر هم أشخاص. ولكن ليس كل الاشخاص بشرا، وبالتالي لا يمكن الاعتراف للروبوتات بالشخصية القانونية، إلا أن ذلك سيعني استحداث نوع جديد من الاشخاص، بينما الروبوت ليس إنساناً وليس حيواناً، بل هو نوع جديد، يحتاج فئة قانونية جديدة ومختلفة تماماً، ويمكن تلخيص المبررات التي يستند اليها هذا الاتجاه الرافض الى الاسباب المتعلقة بالمخاطر التي تترتب على استخدام روبوتات الذكاء الاصطناعي، سواء كانت ناتجة عن الاستخدام السلمي أو الاستخدام غير السلمي، حيث تفرض ضرورة تفعيل قواعد قانونية مستحدثة، ويجب أن تتناسب هذه القواعد مع خصوصية الروبوتات وتبين مركزها القانوني دون منحها الشخصية القانونية المتعلقة بالمسؤولية حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأخذ بمسألة منح الشخصية القانونية للروبوتات يفرض بالضرورة إيجاد مسؤول عن الاضرار التي تتسبب بها هذه التقنيات أي يجب أن تكون هناك آلية لتعلق الالتزامات المالية بالمسؤولية. لكن أنصار هذا الاتجاه معترضون على فكرة تحميل الروبوتات المسؤولية الذكية للأسباب المتعلقة بتحميل صانعي هذه التقنيات مسؤولية الاضرار. يترتب عليه إشكاليات عملية خاصة أذا كان الضرر ناتجاً عن عيوب تقنية في الروبوت نفسه أو كان نتيجة لعمله التلقائي (طرية، 2018، ص124 – 125).

- **المطلب الثاني: تحديات الذكاء الاصطناعي في مواجهة القانون الدولي العام**

ان الدور الفاعل في تسهيل تنفيذ أحكام القانون الدولي العام يعود الى التقدم التكنلوجي الحاصل في مجال الذكاء الاصطناعي وذلك بموجب قدرتها على جمع وتحليل البيانات بسرعة كبيرة ودقة، الى جانب امكانيتها في اقتراح الخطط والسياسات الأكثر ملائمة لإنقاذ أحكامه، وبالمقابل قد تطرأ بعض الإشكاليات العملية بصدد تطبيق أحكام القانون الدولي العام، مما يستوجب البحث في أبرز التحديات الناشئة لهذا السياق مع ابرز أهم سبل معالجتها وخاصة في ظل التحديات الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في أطار القانون الدولي العام وانتشاره في شتى المجالات والواجب إخضاعه لحكم القانون سواء كان ذلك ضمن النطاق الوطني ام الدولي.

وما يهمنا في هذا الصدد هو النطاق الدولي، لذلك سنبين فيما يأتي أبرز التحديات التي تواجه القانون الدولي العام في عنصر الذكاء الاصطناعي (رضا، 2021، ص22).

- ✓ **الفرع الأول: تحديات الذكاء الاصطناعي ووسائل تطبيقية**

قد يواجه الذكاء الاصطناعي عدة تحديات ومن أهمها عدم ملائمته للقواعد الحالية وتظهر الاشكالية الأولى بتطبيق أحكام القانون الدولي العام، أذا يتبادر الى الذهن تساؤل مفاده: كيف يتم تطبيق قواعد القانون الدولي العام على أشكال السلوك الحديث؟ وفي سياق الإجابة على هذا التساؤل، يُلاحظ نشوء صعوبة عملية تثار بصدد تطبيق قواعد القانون الدولي المختصة بحكم واقعة محددة على ذات الواقعة عندما تتضمن استخداماً للذكاء الاصطناعي ويعزى سبب ذلك الى حداثة هذه التقنيات، وصعوبة التنبؤ بمخرجاتها بإثارة ذات الاشكالية الناشئة بهذا السياق[1].

وتظهر في هذا السياق إشكالية ثانية يتراجع دور العنصر البشري في صعوبة الاسناد اذا تكمن هذه الصعوبة في اسناد التصرفات التي تتضمن استخداما للذكاء الاصطناعي إلى البشر، نظراً لما تتسم به هذه التقنيات من ذاتية متفاوتة الدرجة فكل جيل يجري تطويره يصبح أكثر استقلالية من سابقه مما يجعل عملية الاسناد اكثر تعقيداً، وهو ما يشكل بدوره عائقاً أمام إعمال قواعد المسؤولية الدولية والمسؤولية الجنائية الفردية، فضلاً عن ذلك ان هذه الإشكالية تتسبب بزعزعة استقرار العلاقات بين الدول، فقد تلجأ إحدى الدول أو الجماعات الإرهابية لاستخدام الذكاء الاصطناعي مستغلة إمكاناته في استهداف دولة ما بغية إثارة الأزمة فيها بين الدولتين أو تأجيج النزاع القائم بينهما (كنون، 2022، ص75).

[1] اتفاقية جنيف لعام 1949 بشأن حركة المرور على الطرق واتفاقية فيينا لعام 1948 بشأن حركة المرور على الطرق

أما في ما يخص الإشكالية المتعلقة بانعدام الوعي الأخلاقي لدى الذكاء الاصطناعي إن تفتقر هذه التقنيات في المنطق الأخلاقي لدى الذكاء الاصطناعي المتأصل لدى البشر، فهي تتخذ قراراتها بناءً على قاعدة بيانات معرضة للخطأ أو النقص في المعلومات، إذ يستحيل حصر جميع الاعتبارات الأخلاقية التي تمكن الذكاء الاصطناعي من أتخاذ خيارات سلمية اخلاقيا وترميزها في خوارزمياته، فضلاً عن صعوبة برمجة هذه التقنيات على إجراء تقنيات معقدة ونوعية وتستوفي الاعتبارات الأخلاقية، الى جانب ذلك، فإن الإدراك البشري والقدرة على فهم المشاعر الإنسانية كالغضب، والحزن و الفرح ... الخ. يعد عاملاً ضروريا للتصرف بما يتسق مع الاعتبارات الأخلاقية وحقوق الإنسان (عبدالجواد، 2021، ص72 – 73).

وهنا تكمن الصعوبة، إذ ان فهم المشاعر الإنسانية والاستجابة لها يشكل عقبة كبيرة أمام الذكاء الاصطناعي، فهي من السمات المعقدة التي لن تتمكن الآلات من محاكاتها بشكل أصيل حتى الآن.

بناء على ما سبق، فإن تخويل هذه التقنيات سلطة اتخاذ القرار والتصرف باستقلالية سواء كان ذلك في مجال التحكيم الدولي أو النزاع المسلح أو أي مجال جوهري آخر يعد تصرفاً محفوفاً بالمخاطر، كونها قد تقوم بإعطاء أوامر وتقديم مخرجات غير منطقية، مما يسفر عن انتهاك وتقويض أحكام القانون الدولي لاسيما المتعلقة بحقوق الانسان منها.

✓ **الفرع الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة**

سيادة الدولة هي مبدأ محوري في القانون الدولي، ومكرس في مواثيق مثل ميثاق الامم المتحدة وفي (المادة الثانية) التي نصت على المساواة في السيادة بين الدول، وللسيادة وجهان: داخلي وخارجي، وهما ينبعان من الفكرة الأساسية - حيث يستند الأول على فكرة مفادها بأن الدولة تملك سلطة التصرف بشؤونها الداخلية وتنظم مرافقها العامة وفرض سلطانها على كل ما يوجد من أشياء وأشخاص، أما الثاني فيقصد به استقلال الدولة في إدارة شؤونها وعلاقتها الخارجية دون أن تخضع في ذلك لرقابة وأشراف سلطة عليا (العطية، 2010، ص391).

إلا أن التقدم التكنلوجي الحاصل وظهور التقنيات الحديثة كالإنترنت والذكاء الاصطناعي أدى إلى تآكل هذه المفاهيم، على اعتبار أن هذه التقنيات لا تعترف بما يسمى بالحدود الوطنية فهي تسمح بجمع البيانات و تحليلها، ومعالجتها، وتداولها في كل أنحاء العالم دون أي اعتبار للحدود الجغرافية كون العالم أصبح شبيه دولة صغيرة مما أدى الى خلق نوع من الصعوبات والتحديات في ما يخص سيادة الدول على أقاليمها وفي ذات السياق يمكن للذكاء الاصطناعي أن يخلق مخاطر و تحديات عديدة في مواجهة سيادة الدولة مما يؤدي الى المساس بها وانتهاكها أو أحياناً عدم قدرة الدولة في فرض سيادتها على الأفعال التي تتضمن استخداماً لهذه التقنيات ومن أهم هذه التحديات الأول هو تحدي الذكاء الاصطناعي على السلطة والنفوذ.

إن ظهور أشكال جديدة للسلطة والنفوذ في الدولة، الأمر الذي يتجلى بوضوح في قدرة الجهات غير الحكومية، مثل شركات التكنلوجيا الرقمية، على ممارسة السلطة والنفوذ بطرق لم تكن متاحة سابقاً هذا يؤدي الى تآكل المفاهيم التقليدية للسيادة خاصة في ما يتعلق بالدولة ذات السيادة التي تتخذ قراراتها بشكل مستقل دون تدخل من دول أخرى أو جهات أخرى ومن الأمثلة على دور الشركات الفاعل هناك وقائع فعلية تؤكد الدور الفاعل لهذه الشركات. وعلى سبيل المثال، أعلنت شركة Microsoft عن مشروع بميزانية 40 مليون دولار تحت اسم " الذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسانية".

يهدف الى تسخير الذكاء الاصطناعي لمساعدة الإنسانية في حماية حقوق الإنسان في حالات الطوارئ، والكوارث، والاعتماد على نظام ذكي لمراقبة وتصوير الحدود ومناطق النزاعات المسلحة، وهذا يؤكد على جانب تدخل جهات غير حكومية في السيادة الداخلية للدولة، خاصة في ظل إمكانية إفادة الدولة منه بالتجرد وجمع الأدلة (هادي، 2023، ص116 – 117).

أما الثاني يعد مفهوم الذكاء الاصطناعي أحد مظاهر السيادة الرقمية. ويركز هذا المفهوم على امتلاك الدولة السلطة المطلقة على جميع الأصول الرقمية داخل أقاليمها بما في ذلك البيانات والمعلومات والبنى التحتية، وأن الصين واحدة من أهم الدول في العالم الاقتصادي والعسكري، وتعد منافساً للولايات المتحدة الأمريكية، و لديها العديد من المصالح التي يجب حمايتها دولياً ومحلياً لكي تستمر تنميتها الاقتصادية وتوسعها من دون عوائق ويعد تطوير الذكاء الاصطناعي في الصين جانباً مهماً من التقدم الاقتصادي الذي يقوده الابتكار وتأثير التطور الفكري، إذا أعلنت الحكومة الصينية عن اللحاق بالولايات المتحدة في تطوير تكنلوجيا الذكاء الاصطناعي في حلول عام 2025.

وفي هذا الصدد دعت الصين الى وضع بروتكول جديد من أجل اتفاقية الاسلحة التقليدية الخاصة بأنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، الى جانب ذلك قامت 26 دولة بفرض حظر شامل للأسلحة بما فيها مصر والنمسا والبرازيل، في حين أن بعض الدول عارضت الحظر القانوني الملزم مثل روسيا وفرنسا وبريطانيا، مؤكدين أنه لا يمكن الاستغناء عن الاسلحة مما يعني أن التوصل الى الاتفاق لن يكون سهلاً. وفي المجمل أن الدول لن تعلن عن امتلاكها حتى الآن أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل إلا أن الكثير منهم لديهم أسلحة شبه ذاتية التشغيل مع وجود قدر من التدخل البشري، وفي الواقع بأن أغلب أنظمة الدفاع الجوي تتمتع باستقلال من عملية الاستهداف إذا تعمل كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وروسيا على تطوير هذا النوع من أنظمة الأسلحة، وكذلك تمتع الطائرات العسكرية بمميزات آلية متطورة (آمال، 2023، ص10).

أما في ما يتعلق بمدى مشروعية الأسلحة ذاتية التشغيل في البيئة الإنسانية من حيث كونها المكان الذي يعيش به الانسان، ومن اجل بيئة نظيفة فقد عقد مؤتمر خاص بحقوق الانسان وهو البروتكول الاضافي الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الذي تم اقراره في سان سلفادور عام 1988، إذ اهتم بحماية البيئة وضرورة الحفاظ عليها بمجموعة من الإعلانات بما فيها إعلان الجمعية العامة عن التقدم والإنماء في المجال الاجتماعي عام 1969 في المادة (2/13) على حماية البيئة البشرية وتحسينها، وحماية البيئة في النزاعات المسلحة والتي تعد أحد أهداف التنمية المستدامة فيتعين حماية البيئة من الأضرار طويلة الأمد أذ يحضر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي تسبب مثل هذه الأضرار ومن ثم تضر بصحة السكان أو بقائهم (الديب، 2021، ص185-187).

المبحث الثاني: التطبيقات الواقعية للذكاء الاصطناعي في أرساء قواعد القانون الدولي العام

من خلال التقدم والتطور السريع في مجال الذكاء الاصطناعي إلى أحداث تحولات جذرية في مختلف فروع القانون الدولي، ونظراً لتعدد تطبيقاته التي تشمل جميع نواحي الحياة تقريباً، فقد نتجت عنه العديد من الآثار القانونية، بعضها إيجابي والآخر يثير التحديات.

لهذا السبب يهدف هذا المبحث الى تحليل أهم أوجه العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وعدد من فروع القانون الدولي، وهي القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي للاجئين، قانون البحار، القانون الدولي الخاص، على الرغم من أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحمل في طياتها فوائد جمة لفروع القانون الدولي، مثل المساعدة في الكشف عن انتهاك حقوق الإنسان، وتعزيز الأمن والسلام في مناطق النزاع المسلح، وسرعة تلبية الطلبات، او حماية البيئة البحرية، والمساعدة في التوصل الى القانون الواجب التطبيق في المواقع متعددة الجنسيات إلا أنها في الوقت ذاته، تثير عدة تحديات جوهرية ومن أهمها صعوبة الامتثال لأحكام القانون الدولي ووفقاً لما ورد أعلاه من تحديات لا بد من البحث في هذا الموضوع من خلال تقسيم هذا المبحث الى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الجهود المعيارية لتطبيق الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: الجهود المؤسساتية لتطبيق الذكاء الاصطناعي.

• المطلب الأول: الجهود المعيارية لتطبيق الذكاء الاصطناعي

لا تقتصر تقنيات الذكاء الاصطناعي على مجال واحد، بل تشهد تطوراً متسارعاً ومستمراً يؤثر على جميع جوانب الحياة. وقد يُساء استخدام بعض هذه التطبيقات، مما يؤدي الى انتهاكات إنسانية متعددة، ومن الأمثلة الواضحة على هذا التطور هي الروبوتات المقاتلة المصممة الاستخدام في صناعة الأسلحة، والتي أثبتت فعاليتها في الصراعات المسلحة، تتميز هذه الروبوتات بالتعقيد والحداثة التكنلوجية، وقد ساهمت في تعقيد وتطوير الأسلحة التقليدية وأدت إلى ظهور ما يعرف بالأسلحة ذاتية التحكم، وأنقسم المجتمع الدولي فريقين رئيسيين بخصوص استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي للأغراض العسكرية، الفريق المؤيد للاستخدام يرى هذا الفريق أن استخدام الذكاء الاصطناعي العسكري يمكن أن يخدم أهداف التنمية المستدامة والوقوف على معظم الجهود المعيارية ودورها في تطبيق الذكاء الاصطناعي تم تقسم هذا الى فرعين وكما يلي:

الفرع الأول: الجهود المعيارية على الصعيد الدولي.

الفرع الثاني: الجهود المعيارية على الصعيد الإقليمي.

✓ الفرع الأول: الجهود المعيارية على الصعيد الدولي

لقد حضر القانون الدولي الإنساني استخدام بعض الأسلحة المدمرة بشكل مطلق وحرمها، ويعود سبب هذا الحظر الى ما تتميز به هذه الاسلحة من قدرة على خرق القواعد القانونية.

وفي وقت أخر استثنى القانون الدولي استخدام أنواع أخرى من الأسلحة، حيث يقتضي استخدام الأسلحة احترام مبادي القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاتفاقيات والاعراف الدولية وينبغي ان يتقيد هذا الاستخدام وفقا لمعايير وشروط لتحديد ما يمكن حظره من أسلحة بموجب القانون الدولي ومن أهم المعاير التي تحدد حظر الاسلحة الجديد ومشروعيتها هي:-

1. معيار الأضرار الواسعة الانتشار: منع الاسلحة الواسعة الانتشار والتي تترك آثار طويلة الأجل على البيئة المدنية.
2. معيار العشوائية: منع استخدام الاسلحة بشكل عشوائي التي تنتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني.
3. معيار الأذى المفرط: منع الأذى الذي يبرره سبب مشروع بالإضافة إلى المعايير المذكورة أصدرت الامم المتحدة توجيهات خاصة بالأسلحة ذاتية التشغيل، وفي أطار الاستخدام اكدت التوجيهات على ضرورة وضع إطار يمنع الاستخدام غير المقيد لهذه الأسلحة المعقدة وينبغي أن تنص القواعد على أنه " يجب أن تكفل وفقاً للقانون الدولي الانساني و المساءلة على نشر واستخدام وتطوير أي منظومة أسلحة ناشئة مشمولة بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة من خلال كفالة تشغيل هذه المنظومات ضمن سلسلة قيادة وسيطرة مسؤولة يضطلع بها الانسان" (عبداللطيف، 2023، ص750).

أما فيما يخص دور الأمم المتحدة ورغم الاعتراف بوجود أسلحة ذاتية التشغيل بالكامل، لا يزال مفهوم استخدام الذكاء الاصطناعي في الحكم بحاجة لمناقشة كبيرة ففي عام 2017 انشات الامم المتحدة المؤتمر الاستعراضي لوضع إطار مناسب يهدف إلى إضافة حضر وتقيد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وقد أبدى فريق الخبراء الحكومي المعني بالتكنلوجيا في دورته لعام 2019 تأييد الأطراف المتعاقدة السامية للمبادئ التوجيهية التي وضعتها الامم المتحدة حيث يتمثل اهتمامها بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحروب، من خلال التعامل مع الأسلحة المستخدمة عن طريق اتفاقية دولية أخرى لتقييد أو رفض هذه التطبيقات (مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، 2020، ص22/10).

وعن طريق ديباجة اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة فقد تم فتح المجال من أجل حظر أي سلاح من الممكن أن يستحدث مستقبلاً كالأسلحة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والتي من الممكن أن تحدث ضرراً بالدول الأخرى ومواطنيها لأنها تدخل ضمن نطاق تطبيق هذه الاتفاقية إذ يمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئة نزع السلاح التابع للأمم المتحدة ان تقرر دراسة مسألة توزيع المحظورات الواردة في الاتفاقية وبروتوكولاتها الملحقة بها [1].

[1] ديباجة اتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة لعام 1980

من الجانب الأخر تمثل المادة (٣٦) من البروتكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف قاعدة مهمة اذ تنص على أن " يلتزم أي طرف سام متعاقد - عند دراسة أو تطوير أو اقتناء سلاح جديد بأن يتحقق ما إذ كان ذلك محظوراً في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى هذا الملحق أي البروتكول، أو أي قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي يلتزم بها الطرف السامي المتعاقد [1].

✓ **الفرع الثاني: الجهود المعيارية على الصعيد الإقليمي**

اما بالنسبة للجانب الإقليمي شهد محاولات تنظيمية متسارعة لتطبيق الذكاء الاصطناعي، وتعد أوروبا المنطقة الأكثر تقدماً في هذا السياق، مما يظهر من خلال صكوك إقليمية مختصة بتقنين هذه التقنية ومن أهم هذه القوانين قانون الاتحاد الأوربي بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024 ويعتبر هذا القانون أول قانون شامل للذكاء الاصطناعي في العالم، وقد صدر عن البرلمان الاوربي في 13 يونيو 2024 بهدف تنظيم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في جميع دول العالم، حيث صوت البرلمان الأوربي في إقرار القانون بأغلبية بلغت (523) صوتاً مؤيداً مقابل 46 صوتاً معارضاً.

ويأتي هذا القانون بعد مفاوضات حول مسودة القانون التي بدأت في عام 2021 حيث يتضمن القانون بشكل رئيسي تنظيم مصداقية أنظمة الذكاء الاصطناعي الموجودة في سوق الاتحاد الأوربي، ومن خلال المفاوضات والتعديلات المطروحة من جانب هذه الجهات تم التوصل لاعتماده، تضمن هذا القانون ما يقارب، 92 مادة موزعة على 12 فصلا مع وجود 13 ملحقا بأحكامه، يستهدف هذا القانون، بشكل رئيسي، تنظيم مصداقية أنظمة الذكاء الاصطناعي الموجود في سوق الاتحاد الأوربي.

لذلك فإن أبرز الجهات التي ينطبق عليها هذا القانون هم: مزودو الذكاء الاصطناعي الذين يضعوه في السوق أو الخدمة في الاتحاد الأوربي بغض النظر عن مكان إقامتهم، وبالمقابل لا ينطبق هذا القانون في أحوال عديدة، أبرزها: حالات استخدامه للأغراض العسكرية والدفاعية والأمن القومي او الأغراض البحث والاستكشاف العلمي أو أنشطة تطوير هذه التقنية قبل طرحها للخدمة [2].

وفي ذات السياق يعتمد القانون على نهج قائم على المخاطر، حيث تصنف تقنيات الذكاء الاصطناعي وفقاً لمستوى خطورتها، وبناء على ذلك يتم تحديد الالتزامات بالامتثال لكل حكم حيث تصنف وفقاً للمخاطر والمخاطر غير المقبولة، ويُحضر استخدام التقنيات التي تمثل مخاطراً غير مقبولة بأمر القانون يحضرها تماماً.

ومن الأمثلة على الممارسات المحظورة، وهي التقنيات المستخدمة للتنبؤ بالجرائم على أساس خصائص الفرد وسماته الشخصية وكذلك التقنيات المستخدمة لرصد الوجه من الانترنت لإنشاء قواعد بيانات للتعرف على الوجه التي تستخدم أنظمة التصنيف البيومترية لتصنيف الاشخاص بشكل فردي مثل نظم التصنيف الاجتماعي أو الاستغلال السلوكي[3].

أما التصنيف الثاني هو التصنيف العالي للمخاطر وتشمل المجالات التي تتدخل فيها، البنية التحتية الحيوية (كالتعليم، التوظيف، والرعاية الصحية، الخدمات المصرفية، إنفاذ القانون، إدارة الحدود، الهجرة والعمليات الديمقراطية، ويتطلب هذا التصنيف على مقدمي هذه التقنية إنشاء نظام إدارة مخاطر وتنفيذه) واستيفاء متطلبات الثانية (كالرقابة البشرية)، وتعزيز الأمن السيبراني[4].

أما النوع الثالث من هذه المخاطر هي المخاطر النظامية التي تشمل التقنيات التي تتفاعل بشكل مباشر مع الاشخاص الطبيعيين. وقد تستخدم في أحكام القانون كنماذج الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة ذات المخاطر النظامية، أو التقنيات النطقية الروبوتات والتعميق الزائف، ويُطلب من مقدمي هذه التقنيات تقييم وتخفيف المخاطر النظامية المحتملة على مستوى الاتحاد الأوربي، وتتبع عملية تطويرها وطرحها في السوق وضمان الحماية الأمنية السيبرانية للبنية التحتية الخاصة بهذه التقنية [5].

أما في ما يخص المخاطر الضئيلة أو المنخفضة حيث يندرج ضمن هذه الفئة أي نظام للذكاء الاصطناعي غير مدرج ضمن التصنيفات السابقة ويُشار هنا إلى عدم وجود التزامات أو متطلبات محددة بموجب هذا القانون، ويفترض أن غالبية التطبيقات المتاحة حالياً تندرج ضمن هذه الفئة [6].

- **المطلب الثاني: الجهود المؤسساتية لتطبيق الذكاء الاصطناعي**

في ظل الاعتماد المتزايد على التكنلوجيا والذكاء الاصطناعي تحديداً أصبح من الضروري ايجاد تعاون دولي وإقليمي عاجل لوضع معايير وأطر قانونية ضامنة، الهدف من ذلك هو تقييد التطبيقات الضارة وضمان سلامة المجتمع الدولي، لقد دفعت التطورات المتسارعة في هذا المجال المجتمع الدولي الى تكثيف جهوده لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي، ويأتي هذا في الوقت التي ظهرت فيه تطبيقات غير سلمية وخطيرة للذكاء الاصطناعي استخدمتها بعض الكيانات الإرهابية والجماعات المنظمة لارتكاب جرائم دولية.

هذا التطور يفرض اثراً كبيراً على القانون الدولي، حيث أن صعوبة تحديد المسؤولية وإسنادها الى جهة معينة نظراً للخصائص التقنية العالية للذكاء الاصطناعي والتي تعيق الأحكام التقليدية للمسؤولية التقصيرية.

لذا سوف يخصص هذا المطلب لمناقشة الجهود المؤسساتية لتطبيق الذكاء الاصطناعي وعلى شكل فرعين وكما يلي:

الفرع الأول: جهود المنظمات الدولية العامة لتطبيق الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: جهود المنظمات المتخصصة في مجال تطبيق الذكاء الاصطناعي.

---

[1] المادة (36) من البروتكول الاضافي الأول لاتفاقية جنيف عام 1977.

[2] المادة (2) من قانون الاتحاد الاوربي بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024.

[3] المادة (5) من قانون الاتحاد الاوربي بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024.

[4] المادة (6) من قانون الاتحاد الاوربي بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024.

[5] المواد (9-15) من القانون الاتحاد الاوربي بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

[6] المواد (51-55) من قانون الاتحادي الاوربي بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

✓ **الفرع الأول: جهود المنظمات الدولية العامة لتطبيق الذكاء الاصطناعي**

سنتناول هذا النوع من الجهود الصادرة عن المنظمات الكبرى مثل الامم المتحدة والاتحاد الأوربي، ورابطة دول جنوب شرق أسيا، وجامعة الدول العربية، لمواجهة تقنية الذكاء الاصطناعي بوصفها من المستجدات التي طرأت على المجتمع الدولي وفي ظل استعراض جهود منظمة الأمم المتحدة وبعد تزايد التهديدات الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي كشفت الامم المتحدة جهوداً بغية التوصل لتنظيم معين.

بهذا السياق ومن أهمها جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما أورد الميثاق الرقمي العالمي المعتمد في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2024، بعض التنظيمات المتعلقة بحوكمة الذكاء الاصطناعي، ومن أهمها إنشاء هيئة مستقلة متعددة التخصيصات داخل الأمم المتحدة تسمى: بـ "المحكمة العالمية الدولية المعنية بالذكاء الاصطناعي" مع مراعاة التمثيل الجغرافي المتوازن لتعزيز الفهم العلمي للذكاء الاصطناعي، واجراء تقييمات علمية مستقلة متعددة التخصصات للمخاطر والفرص القائمة على الأدلة، مع تطوير منهجيات التقييم المشتركة وتعاريف الذكاء الاصطناعي وتصنيفاته، فضلاً عن اقتراح تدابير للتخفيف من المخاطر، كذلك تم إطلاق مبادرة في أطار الامم المتحدة لإقامة حوار عالمي في شأن تطبيق حوكمة الذكاء الاصطناعي يشارك فيها خبراء ممثلون عن الحكومات وجميع اصحاب المصلحة المعنيين بالذكاء الاصطناعي، يكون انعقاده على هامش مؤتمرات واجتماعات الامم المتحدة الرئيسية ذات الصلة، لبناء تفاهمات مشتركة حول الحوكمة الآمنة والمأمونة والجديرة بالثقة وكذلك من المبادرات التي قامت بها الامم المتحدة سعت الى تطوير خيارات تمويل طوعية مبتكرة لبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، مع الأخذ بعين الاعتبار توصية الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي بشأن "صندوق عالمي للذكاء الاصطناعي" [1] ويكون مكملاً لآليات التمويل ذات صلة بالأمم المتحدة كذلك هناك جهود حقيقية للأمانة العامة للأمم المتحدة، حيث أعلن الأمين العام في تشرين الأول عام 2023 عن إطلاق "الهيئة الاستشارية رفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي " ومن أهم أعمالها أصدرت الهيئة تقريرين أحدهما مؤقت صدر في كانون الأول 2023، والآخر نهائي صدر في أيلول 2024 تحت عنوان "حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية" أورد التقرير النهائي الصادر في أيلول 2024عدة توصيات مؤسسية متعلقة بالذكاء الاصطناعي منها:

1. تأسيس منصة لتوحيد معايير الذكاء الاصطناعي: تهدف هذه المنصة الى جمع ممثلين عن الهيئات الدولية والمحلية لسن المعايير، بالإضافة الى شركات التكنلوجيا وأعضاء المجتمع المدني، ومندوبين عن الفريق العلمي الدولي المختص بالذكاء الاصطناعي.
2. انشاء شبكة لتنمية القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي تهدف هذه الشبكة الى ربط مجموعة من مراكز تنمية القدرات التابعة للأمم المتحدة بهدف تسهيل تبادل الخبرات والمعلومات، وتدريب الأفراد في مجال حوكمة بيانات الذكاء الاصطناعي ويكمن الغرض من إنشائها تحفيز ومواءمة الجهود الإقليمية والعالمية في مجال قدرات الذكاء الاصطناعي.
3. إنشاء صندوق عالمي للذكاء الاصطناعي، تتم إدارة هذا الصندوق بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة، ويشغل مساهمات طوعية من مصادر عامة وخاصة وخيرية، وتتمثل غايته الاساسية في دعم شبكة تنمية القدرات للمساهمة في وضع حد أدنى للخبرة في مجال الذكاء الاصطناعي وتقديم الدعم المالي لتطوير الحلول الحاسوبية وتعزيز الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنشاء إطار عالمي لبيانات الذكاء الاصطناعي هذا الاطار يوضح من خلال عملية تستضيفها وكالة ذات صلة (مثل لجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولي) الغاية من انشائه تحديد التعاريف والمبادئ المتعلقة بالبيانات لغرض تحقيق الحوكمة العالمية لبيانات تدريب الذكاء الاصطناعي.
4. إنشاء مكتب للذكاء الاصطناعي داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة يقدم تقارير الى الأمين العام للأمم المتحدة، وتعمل كحلقة وصل بين الأمم المتحدة والجهات الأخرى.

أما في ما يتعلق بمهامه فهي تقديم الدعم لجميع الفرق المقترح انشائها ووفقاً لهذا التقرير، التواصل مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك شركات التكنلوجيا والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بشأن قضايا الذكاء الاصطناعي الناشئة، تقديم المشورة الى الأمين العام بشأن المسائل المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته(التقرير النهائي للهيئة الاستشارية رفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي، 2024، ص12-17).

✓ **الفرع الثاني: جهود المنظمات المتخصصة في مجال تطبيق الذكاء الاصطناعي**

تبذل الجهود الرامية إلى وقف استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية، أو على الأقل إيقاف الأبحاث المتعلقة بذلك. وفي هذا السياق، تسعى المجموعة الدولية إلى توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز الأمن والسلم والحفاظ على الحياة، مع تسليمها بتقييد استخدامه في الانشطة العسكرية.

وفي هذا الصدد أشار الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتريش إلى أنه "من الجلي أن الذكاء الاصطناعي سيكون له تأثير على جميع مناحي الحياة، مضيفاً في أن هذه التقنية قادرة على تسريع التنمية العالمية بما في ذلك مراقبة أزمة المناخ وتحقيق طفرات في مجال الأبحاث الطبية (خالد، 2023، ص751).

ويُعد الذكاء الاصطناعي رافداً مهماً للمجتمع، إذ يوفر مكاسب في الكفاءة والانتاجية، ويعزز القدرات التنافسية للشركات، ويسهم في تحسين مستوى معيشة الشعوب. ولذلك، يجب على المنظمات التي تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي معالجة المخاطر المرتبطة بأهداف، كما يجب الانتباه إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي التي قد تنتهك حقوق الانسان، ويتطلب هذا الوضع أطار عمل مناسب للتحكم في هذه التقنية، ونظراً لعدم وجود اتفاقية دولية محددة مع سوء استخدام الذكاء الاصطناعي وتطويره، تعمل العديد من المنظمات الدولية للتعاون والتنسيق الوضع القانون الدولي للذكاء الاصطناعي ومن أهمها، مجهود اليونسكو في تنظيم الذكاء

[1] الفقرة (56) من الميثاق الرقمي العالمي 2024.

الاصطناعي وتتركز هذه الجهود حول وضع إطار أخلاقي وقانوني دولي لهذه التقنية، خصوصا بعد المؤتمر الذي عقدته المنظمة عام 2018 بشأن الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالقيم الانسانية وتحديد الخطوط العريضة التي يمكن للدول الاعضاء اتخاذها لفتح بياناتها وصياغة سياسات البيانات المفتوحة وجمع البيانات العالية الجودة وتطويرها وجعلها جاهزة للذكاء الاصطناعي.

وفي ذات السياق دعت اليونسكو مشاركة 193 دولة عضوا في الامم المتحدة الى وضع توصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وتضمنت هذه الجهود اعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية تركز على تعزيز حفظ البيانات ومعالجة قضايا الثقة في تقنيات انتاج البيانات، مع نهج يتمحور حول الإنسان وتركيز على حقوقه واحترم التنوع الثقافي، إذا تقوم اليونسكو بإعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية لتعزيز هدف التعليم ومعالجة قضايا الثقة في تنظيم انفتاح البيانات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام الذكاء الاصطناعي، والهدف من هذه المبادئ التوجيهية هو دعم الجهود المستمرة التي تبذلها الدول الاعضاء لفتح بيانات عالية الجودة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ويحدد الخطوط الملموسة التي يمكن للدول الأعضاء اتخاذها لفتح بياناتها وصيانة سياسة البيانات المفتوحة (اليونسكو، 2021، 26).

حيث تتضمن جهود اليونسكو حول وضع أطار دولي للاتصالات يركز على الحماية والاحترام والإنصاف لحقوق الانسان وفي هذا الإطار تعاونت اليونسكو مع الفريق العامل بين الوكالات التابعة للجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرنامج وتتكون من ٣٨ وكالة تابعة للأمم المتحدة وفي الوقت ذاته تجمع جهود المنظمة بين الركائز الاخلاقية والتكنلوجية لتوفير أساس متين للنظام المستقبلي وتسعى هذه الجهود لضمان احترام حقوق الانسان (اليونسكو، 2021، ص1).

أما في ما يخص قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة: تُعد قراراتها المتعلقة بالتكنلوجيا والتنمية المستديمة مرجعاً مهماً ومن أبرز هذه القرارات قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3304 – 30) العام 1975 الذي يتضمن الإعلان الخاص باستخدام التقدم العلمي والتكنلوجي لصالح السلم والبشرية، حيث ينص الإعلان على ضرورة اتخاذ التدابير لجعل المنجزات التكنلوجية والعلمية دون الإضرار بحقوق الانسان بما في ذلك التدابير التشريعية [1].

الخاتمة

في ختام حديثنا عن دور الذكاء الاصطناعي وتأثيره على سيادة الدول، يمكن القول أنه يمثل أداة قوية يمكن ان تسهم في تقديم حلول فعالة للتحديات البيئية والاجتماعية، إذ اكد الامين العام للأمم المتحدة على أهمية التعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي ودعا الحكومات الى العمل معا لبناء مستقبل اكثر استدامة وانصاف للمجتمع، وكذلك دعا المجتمع الدولي الى التصدي لأي تطوير أو استخدام للأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل إلا بعد التأكد من مشروعيتها وتوافقها مع قواعد القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان وضرورة تضافر الجهود الدولية المختلفة من اجل تحقيق التعاون الذي يرمي الى ايجاد أكثر السبل فاعلية لإنشاء نظام قانوني وتشريعي للذكاء الاصطناعي من أجل تنظيمه وتأطيره ومراقبته والإحاطة بجوانبه المختلفة، إذ توصلنا من دراسة هذا الموضوع الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يلي:

أولاً: الاستنتاجات

1. لم يتوصل فقهاء القانون الى اتفاق إزاء تحديد تعريف جامع ومانع وفعال للذكاء الاصطناعي، وهذا الأمر يرجع فيها للذكاء الاصطناعي وزيادة التطورات التي لحقت هذه التقنية.
2. لا يمكن القول إن جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي تمثل مشكلة قانونية حقيقية، فالطائرات بدون طيار على الرغم من استخدامها إلا أنها تعمل على وفق توجيه ورقابة وإشراف من يستخدمها من العنصر البشري، ومن هذا فإن صاحب السيطرة الفعلية هو من يتحمل مسؤولية الأضرار التي تتسبب بها هذه الطائرات.
3. عدم وجود تشريعات كافية تحمي المجتمع من جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتضع ضوابطاً لحدود تلك التقنيات.
4. تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي الدول باتخاذ القرارات المهمة في الاحوال والظروف الطارئة إذ أن لها قدرة كبيرة على التنبؤ المبكر بالمخاطر، وسرعة اتخاذ قرارات من شأنها الحد من هذه المخاطر.
5. إن الاعتماد الكلي على التكنلوجيا المتطورة ومنها تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، له إيجابيات وله سلبيات أيضاً فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن يجعل منه عائقا للدول الفقيرة، لما لهذه التكنلوجيا من تكاليف عالية.
6. يُعد مجلس أوربا السابق عالمياً في وضع أول ميثاق دولي يحكم الاستخدام الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية والتي تحكم وتضبط عملية استخدام التقنيات الرقمية في النظم القضائية، بما يكفل احترام حقوق الانسان وعدم انتهاكها على مستوى المحاكم القضائية.

ثانياً: التوصيات

1. من الممكن تفعيل دور الذكاء الاصطناعي عن طريق تنظيم ملتقيات ومؤتمرات وإقامة ورش عمل بهدف توعية الفرد والمجتمع بأهمية النظر الى دور تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوت من الناحية الاخلاقية.
2. يجب النظر في تجارب الدول في مجال التنمية المستدامة، ووضع الخطط المعنية باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق ابعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والبيئية.

[1] جامعة منيوستا، مكتب حقوق الانسان، الاعلان الخاص باستخدام التقدم العلمي والتكنلوجي لصالح السلم وخير البشرية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3304 (د-30)، 10 تشرين الثاني 1975.

3. ينبغي على المشرع أن يقنن استخدام الذكاء الاصطناعي بما يتلاءم مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك عن طريق عدم السماح لها بأن تتخطى التحكم البشري، وأن تكون آمنة ودقيقة ضد محاولات استخدامها لتحقيق أهداف غير مشروعة، مع عدم السماح للأشخاص بالاطلاع على البيانات الشخصية التي تحصل عليها تقنيات الذكاء الاصطناعي، وحمايتها من السرقة أو الوصول اليها واستخدامها، وينبغي ايضا أن تخضع عملية تصنيع هذه التقنيات إلى المساءلة.

المصادر

القرآن الكريم.

- **اولاً: المصادر القانونية**

[1] الديب، ابو بكر محمد الديب (2021). التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في ضوء القانون الدولي العام منظومات الاسلحة ذاتية التشغيل نموذجاً، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة.
[2] هادي، حسام رشيد(2020). تأثير الذكاء الاصطناعي في النظام الدولي، الطبعة الاولى، دار كفاءة المعرفة للنشر والتوزيع، الاردن.
[3] العطية، عصام (2010). القانون الدولي العام. الطبعة الثالثة، المكتبة القانونية، بغداد.
[4] كنوف، فاطمة عصام (ب.ت). استخدام النظم الألية في مكافحة الإرهاب في القانون الدولي.
[5] عبدالله، فتحي عبد الرحيم ومحمد، احمد شوقي(2001). النظرية العامة للحق، منشأة المعارف، الاسكندرية.

- **ثانياً: الرسائل والإطريح**

[1] عبدالكريم، سلام (2022). التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة كربلاء.
[2] الهدام، صابر (ب.ت). القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب.
[3] رضا، عمر نافع (2021). النظام القانون للذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل.
[4] صدخان، كاظم حمدان (2021). أثر الذكاء الاصطناعي في نظرية الحق، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد.
[5] موحان، هديل علي (2023). دور قواعد المسؤولية الجزائية في مواجهة الذكاء الاصطناعي، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين.

- **ثالثاً: المجلات والاتفاقيات**

[1] امال، قاسي (2023). الاسلحة المعززة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في ضوء القانون الدولي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية مجلد 8، العدد (1) الجزائر.
[2] حسن، خالد محسن (2023). انعكاسات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على القانون الدولي، مجلة الدراسات القانونية، مجلد 59، العدد 2، الجزء 2، مصر.
[3] محمد، هناء رزق (2021). أنظمة الذكاء الاصطناعي، مستقبل التعليم، محلية دراسات التعليم في التعليم الجامعي، العدد 52، القاهرة.
[4] عبدالله، نورة محمد (2021). دور الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة النظم الادارية الموارد البشرية، جامعة تبوك، المحلية التربوية لكلية التربية بسوهاج، مجلد 84، العدد 84، الجزء (1)، مصر.
[5] الخطيب، محمد عرفان (ب.ت). المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي، إمكانية المساءلة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، عدد 1.
[6] طرية، معمر (2018). أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي، تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية، حوليات جامعة الجزائر، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر، مجلد 27، عدد خاص بوقائع المؤتمر القانون الدولي الموسوم " الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون.
[7] عبداللطيف، زينب (2023). المسؤولية الدولية المشتركة عن استخدام الذكاء الاصطناعي من الاعمال العسكرية في ظل قواعد القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، مجلد 66، العدد 3، القاهرة.
[8] عبدالجواد، شهلاء كمال (2021). استخدام الاسلحة الذكية في الحرب وفق القانون الدولي الانساني، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم، السياسية، جامعة كركوك، العراق، مجلد 10، عدد 37.

- **رابعاً: الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية**

[1] بروتوكول الاضافي الاول لاتفاقية جنيف عام 1977م .
[2] اتفاقية جنيف العام 1949 بشأن حركة المرور على الطرق واتفاقية فينا العام 1948م بشأن حركة المرور على الطرق.
[3] مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، (A/CONF .11/234) بالبند 6 من جدول الاعمال المؤقت، 2020.
[4] ديباجة اتفاقية حظر وتقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة لعام 1980م.

- **خامساً: مجموعة القوانين**

[1] قانون الاتحاد الاوربي بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024.
[2] الميثاق الرقمي العالمي 2024.

- **سادساً: التوصيات الدولية**

[1] التقرير النهائي للهيئة الاستشارية رفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي الصادر في ايلول 2024 بشأن حركة الذكاء الاصطناعي من اجل الانسانية .
[2] اليونسكو، التوصية الخاصة بشأن اخلاقيات الذكاء الاصطناعي، 2021 .
[3] جامعة منيوستا، مكتب حقوق الانسان، الاعلان الخاص باستخدام التقدم العلمي والتكنلوجي لصالح السلم وخير البشرية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3304 (د،30)، 10 تشرين الثاني، 1975م .

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences (2026); Issue 59; pp. 61- 72

AL- Rafidain University

PISSN: (1681-6870); EISSN: (2790-2293)
Journal of AL-Rafidain
University College for Sciences
Available online at: https://www.jrucs.iq

JRUCS
Journal of AL-Rafidain University College for Sciences

The Impact of Artificial Intelligence on Violations of State Sovereignty in Light of Public International Law

Mohamed A. Ibrahim Khamis
dr.mohammed.ali@al-yarmok.edu.iq
Yarmouk University College, Diyala, Iraq

Article Information

Article History:
Received: December, 17, 2025
Accepted: January,18, 2026
Available Online: June, 30, 2026

Keywords:
Artificial Intelligence – Public International Law – State – Natural Person – Digital Technology.

Correspondence:
Mohamed A. Ibrahim Khamis
dr.mohammed.ali@al-yarmok.edu.iq

Abstract

Artificial intelligence is a tool that helps interpret and analyze global events, both in terms of information and law. Today, it has become part of the landscape that influences local and international affairs in various fields, such as health and security. On the legal level, artificial intelligence is embodied through the balanced regulation of this field and its non-conflict with public international law. Artificial intelligence is closely related to computer science, which has become the backbone of various aspects of contemporary life. This application is characterized by its ability to perform assigned tasks optimally, despite the difficulties that hinder its use. Artificial intelligence is defined as "a branch of computer science that deals with tasks that require human intelligence." Artificial intelligence has important features that enable it to simulate human mental abilities, and its ability to learn continuously and its speed and accuracy surpass the human mind. It is also closely related to the legal system, both in terms of the rights and obligations of natural and legal persons and in relation to the robot system as an application of artificial intelligence. Its application does not stray far from interaction with the internal and external sovereignty of the state, especially in areas where technology companies are granted the desire to operate within the framework of the state, while enjoying a degree of independence..

DOI: https://doi.org/10.55562/jrucs.v59i1.6